مجموعة ترينـدز
مكتب فرنسا الافتراضي

TRENDS

مايو
2026

# رؤى
# فرانكوفونية
## *Visions Francophones*

العدد 11

انضم إلينا
JOIN US

# رؤى فرانكوفونية

يُعنى التقرير بتقديم أهم الأفكار والرؤى، التي تناولتها المجلات والدوريات الأكاديمية أو الثقافية والإذاعات الرصينة الفرنسية، لما لهما من مكانة خاصة كمنصتين ورافدين أساسيين للرؤى الفرانكوفونية المعاصرة.

تهدف المجلة إلى نقل هذه الرؤى والمناقشات العلمية والبحثية إلى القارئ العربي، لتكون جسرًا يربط بين العالمين، ويُبرز أهم ما يشغل المجتمع العلمي والبحثي في فرنسا. كما تسعى إلى إلقاء الضوء على كيفية الاستفادة من هذه الأفكار وإثراء النقاش العلمي والثقافي في العالم العربي.

VISIONS FRANCOPHONES

# مقدمة

يأتي هذا العدد من رؤى فرانكوفونية في سياق دولي بالغ التعقيد، تتقاطع فيه تحولات القوة مع أزمات الشرعية، وتتشابك فيه الأبعاد الجيوسياسية مع السرديات الثقافية، في لحظة تاريخية يمكن وصفها بأنها مرحلة إعادة تشكيل عميقة للنظام الدولي. فالعالم لم يعد يتحرك ضمن الأطر التفسيرية التقليدية التي حكمت العلاقات الدولية خلال العقود الماضية، سواء تلك المرتبطة بالثنائية القطبية، أو حتى مرحلة الأحادية الأمريكية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، بل يشهد اليوم حالة من السيولة الاستراتيجية، حيث تتعدد مراكز القرار، وتتنافس الفواعل على إعادة تعريف قواعد النظام العالمي.

في هذا السياق، تبرز أهمية إعادة التفكير في الأدوات التحليلية التي نستخدمها لفهم هذه التحولات؛ إذ لم يعد كافيًا الاعتماد على المقاربات الكلاسيكية التي تركز حصريًّا على موازين القوة العسكرية أو الاقتصادية، بل أصبح من الضروري إدماج أبعاد أخرى، مثل السرديات، والشرعية، والبنى القانونية، لفهم طبيعة الصراعات المعاصرة. فالعالم اليوم لا يشهد فقط صراعًا على النفوذ، بل أيضًا صراعًا على المعنى، وعلى من يمتلك القدرة على تأطير الواقع وتفسيره، وهو ما يجعل من الخطاب والسردية عنصرين فاعلين في إنتاج القوة، وليس مجرد انعكاس لها.

ينطلق هذا العدد من فكرة أن التحولات الجارية في الشرق الأوسط، وفي النظام الدولي الأوسع، لا يمكن فهمها إلا من خلال التفاعل المركب بين ثلاثة مستويات أساسية: تفكك الدولة الوطنية، وصعود السرديات الحضارية، وتآكل النظام القانوني الدولي. فهذه المستويات ليست منفصلة، بل تتداخل بشكل عضوي، حيث تؤدي أزمة الدولة إلى فراغ في الشرعية، يُملأ بسرديات بديلة، في حين يواكب ذلك تراجع في فعالية القانون الدولي، وصعود منطق القوة كإطار منظم للعلاقات بين الدول.

VISIONS FRANCOPHONES

في حلقة برنامج الجغرافيا السياسية المذاعة على أثير راديو فرنسا الدولي يوم 18 أبريل 2026، يعالج المشاركون مسألة السرديات الحضارية بوصفها أداة تحليلية لفهم الصراع في الشرق الأوسط. فبعد عقود من هيمنة المقاربات الأيديولوجية أو الجيوسياسية التقليدية، برزت السرديات الثقافية والدينية كعنصر مركزي في تفسير التوترات. غير أن هذا التحول لا يعني العودة الحتمية إلى أطروحات مثل "صدام الحضارات"، بل يعكس بالأحرى تحولًا في طبيعة الفعل السياسي نفسه، حيث أصبحت السرديات تُستخدم كأدوات استراتيجية لإنتاج الشرعية، وتعبئة الجماهير، وإعادة تعريف العدو والصديق.

وفي هذا الإطار، يكشف تحليل الحالات الإيرانية والإسرائيلية والتركية عن تنوع في توظيف السرديات، حيث تتراوح بين الأيديولوجيا، والقومية، والبراغماتية، بما يعكس تعددية في أشكال إنتاج المعنى السياسي. كما يبرز التنافس السردي كأحد أبعاد القوة الناعمة، بل وكجزء من أدوات الحرب الهجينة، التي تتجاوز الحدود التقليدية بين العسكري وغير العسكري.

أما الحلقة المذاعة من البرنامج نفسه يوم 12 أبريل 2026، فتتناول أزمة النظام القانوني الدولي، التي تمثل أحد أبرز مظاهر التحول في النظام العالمي. فبعد مرحلة من التفاؤل خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث ساد الاعتقاد بإمكانية بناء نظام دولي قائم على القانون، يشهد العالم اليوم تراجعًا واضحًا في فعالية هذا الإطار، وعودة تدريجية لمنطق القوة. ويتجلى ذلك في تآكل القانون الدولي الإنساني، وتحديات العدالة الدولية، واستخدام السيادة كأداة للإفلات من العقاب، فضلًا عن أزمة نظام عدم الانتشار النووي.

غير أن هذا التراجع لا يعني اختفاء القانون الدولي، بل إعادة تموضعه ضمن منظومة أوسع، حيث لم يعد إطارًا ملزمًا بقدر ما أصبح أحد أدوات الصراع، يُستخدم أو يُهمّش وفقًا لموازين القوة. ومن هنا، يطرح العدد إشكالية العلاقة بين القانون والسياسة، وبين المعيار والقوة، باعتبارها مفتاحًا لفهم حدود العدالة الدولية في السياق المعاصر.

وفي ملف جريدة لوموند المنشور يوم 18 أبريل 2026، يتناول المحرر التحولات في بنية التحالفات الدولية، من خلال تحليل التوتر داخل الحلف الأطلسي في ضوء أزمة مضيق هرمز. فهذه الأزمة لا تُفهم فقط كحدث إقليمي، بل ككاشف لتحولات أعمق في العلاقات عبر الأطلسي، حيث تتراجع مركزية القيادة الأمريكية، وتزداد استقلالية المواقف الأوروبية، وتبرز أشكال جديدة من التعاون متعدد الأطراف، خارج الأطر التقليدية.

ويعكس هذا التحول انتقالًا من منطق التحالفات الصلبة إلى منطق الشبكات المرنة، حيث تُعاد صياغة العلاقات الدولية على أساس المصالح المتغيرة، بدلًا من الالتزامات الثابتة. كما يسلط الضوء على صعود ما يمكن تسميته بـ«الطريق الثالث»، الذي يعكس تعددية تحالفية تتجاوز الثنائية التقليدية بين الهيمنة والتبعية.

في ضوء ما سبق، يسعى هذا العدد إلى تقديم قراءة تحليلية مركبة، تتجاوز التفسيرات الأحادية، وتربط بين البنى المادية والرمزية، وبين الفعل السياسي وإنتاج المعنى. كما يهدف إلى إبراز أن التحولات الراهنة لا تعني فقط نهاية أنماط سابقة، بل أيضًا بروز ديناميات جديدة تعيد تشكيل النظام الدولي، في سياق يتسم بعدم اليقين، وتعدد الفاعلين، وتداخل المستويات.

وعليه، فإن هذا العدد لا يقدّم سردية مغلقة أو تفسيرًا نهائيًّا، بل يفتح أفقًا تحليليًّا لفهم عالم في طور إعادة التشكل، حيث تتقاطع الاستمرارية مع التغير، وتُعاد فيه صياغة مفاهيم أساسية مثل السيادة، والتحالف، والشرعية، ضمن نظام دولي أكثر تعقيدًا، وأكثر سيولة، وأشدّ قابلية لإعادة التعريف.

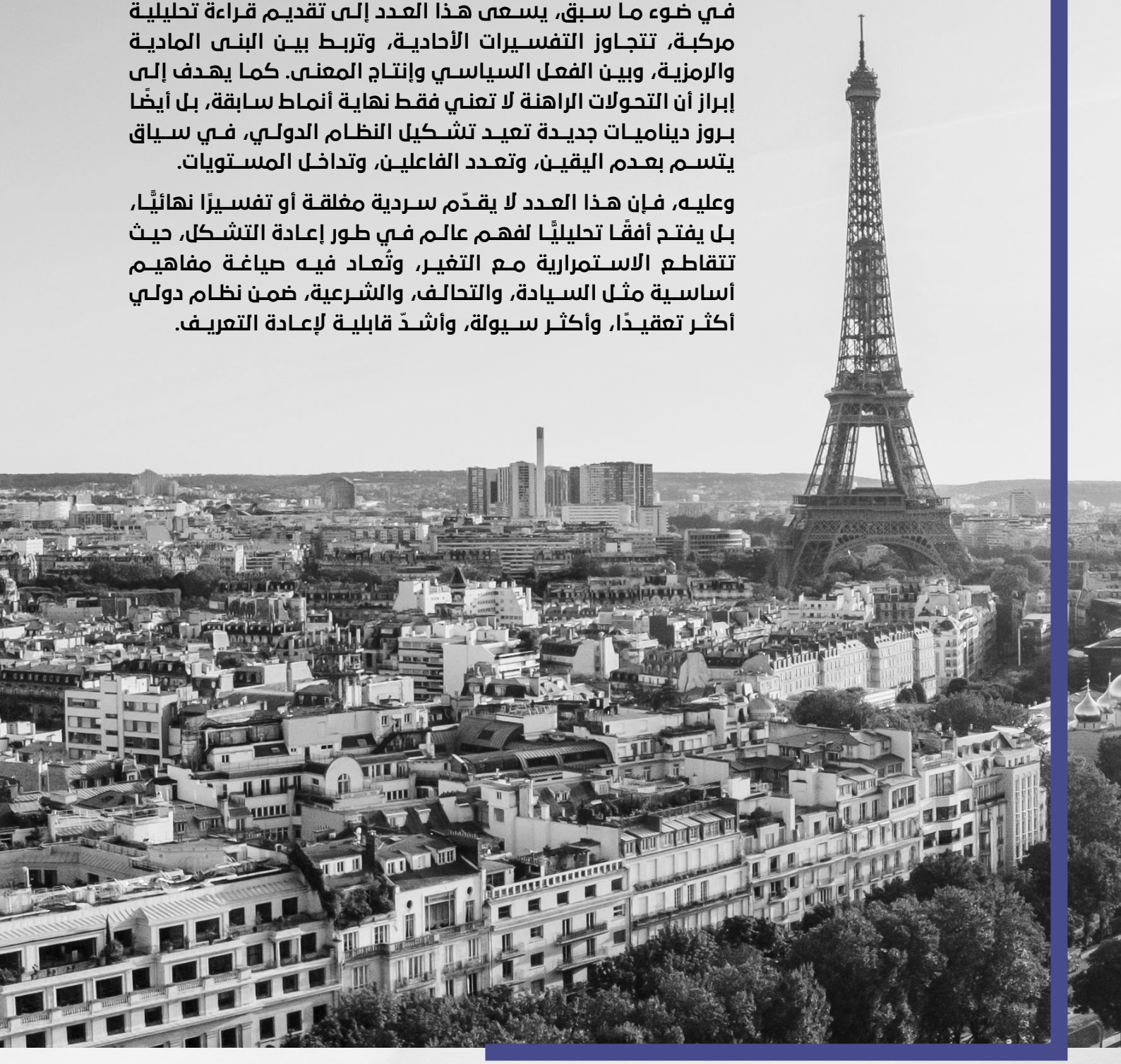

# برامج إذاعية

## السرديات الحضارية وتحولات الصراع في الشرق الأوسط:

من تفكك الدولة إلى إعادة تشكيل المعنى الجيوسياسي

شهدت العقود التي أعقبت نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة في طبيعة الصراعات الدولية، حيث تراجعت المقاربات الأيديولوجية التقليدية (الرأسمالية مقابل الاشتراكية)، لتفسح المجال أمام تفسيرات جديدة تركز على الهوية والثقافة والدين. وفي هذا السياق، أعادت أطروحة "صدام الحضارات" التي طرحها Samuel Huntington طرح نفسها كأحد الأطر التفسيرية المحتملة لفهم التوترات العالمية، وخاصة في الشرق الأوسط.

غير أن استدعاء هذه الأطروحة اليوم لا يعني تبنيها بشكل حتمي، بل يعكس تحوّلًا في طبيعة الخطاب السياسي نفسه، حيث أصبحت السرديات الحضارية جزءًا من أدوات الفعل السياسي، وليس مجرد انعكاس له. فالصراع لم يعد يدور فقط حول السيطرة على الأرض أو الموارد، بل أصبح أيضًا صراعًا على المعنى، وعلى من يملك القدرة على تعريف الواقع وتفسيره.

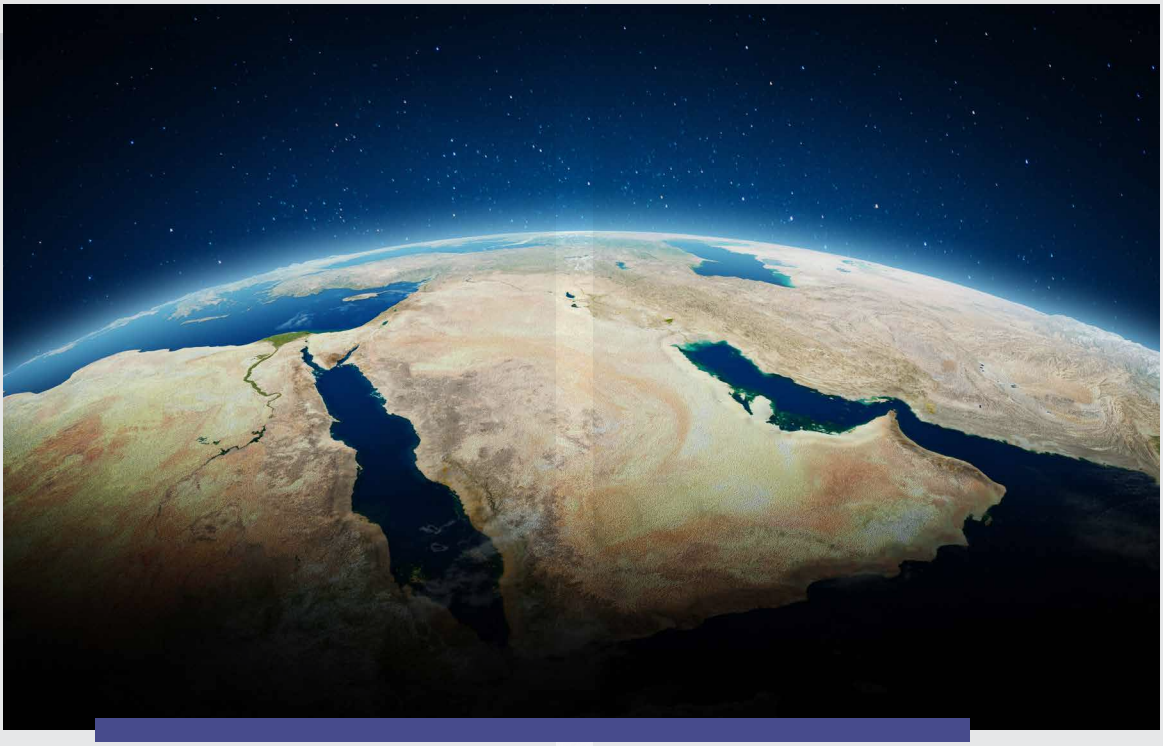

## تفكك الدولة الوطنية وأزمة السرديات الجامعة

يشهدُ الشرق الأوسط منذ بداية القرن الحادي والعشرين حالة متزايدة من التفكك البنيوي، خاصة في الدول التي كانت تُعدّ تاريخيًّا مراكز حضارية وثقافية، مثل العراق وسوريا. هذا التفكك لا يمكن تفسيره فقط من خلال الحروب أو التدخلات الخارجية، بل يرتبط أيضًا بأزمة عميقة في نموذج الدولة الوطنية، التي لم تعد قادرة على إنتاج سردية جامعة تستوعب التنوع الداخلي.

في هذا السياق، يمكن الحديث عن "أزمة السردية الوطنية"، حيث تتراجع الروايات الرسمية التي كانت تؤسس للشرعية السياسية، لصالح سرديات بديلة ذات طابع طائفي أو إثني أو ديني. هذه السرديات لا تعكس فقط الانقسامات الاجتماعية، بل تُسهم أيضًا في تعميقها، من خلال إعادة تعريف الهوية على أسس ضيقة.

إلى جانب ذلك، يبرز عامل "الاشتعال الإقليمي"، حيث لم تعد النزاعات محصورة داخل حدود الدولة، بل أصبحت متعددة الجبهات ومترابطة. فالحرب في غزة تمتد إلى جنوب لبنان، وتتقاطع مع التوترات مع إيران، ما يعكس تحول الصراع إلى بنية شبكية عابرة للحدود.

## السردية الإيرانية–من الأيديولوجيا إلى القومية الاستراتيجية

تقدّم إيران نموذجًا غنيًّا لتحليل التحولات في السرديات السياسية. فمنذ الثورة الإسلامية عام 1979، اعتمد النظام الإيراني على سردية دينية-أيديولوجية قائمة على مفاهيم مثل "ولاية الفقيه" و"تصدير الثورة". غير أن التطورات الأخيرة تُشير إلى تحول تدريجي نحو سردية أكثر براغماتية، تركز على الأمة الإيرانية بدلًا من الهوية الدينية الصرفة.

هذا التحول لا يعني التخلي عن الأيديولوجيا، بل إعادة تأطيرها ضمن خطاب أوسع، يسمح بتوسيع قاعدة الدعم الداخلي. فبدلًا من الحديث عن الدفاع عن الجمهورية الإسلامية، يتم التركيز على الدفاع عن الوطن، ما يتيح استيعاب فئات أوسع من المجتمع، بما في ذلك تلك التي قد لا تتبنى الأيديولوجيا الرسمية.

كما أن استدعاء ذاكرة الحرب الإيرانية-العراقية يمثل عنصرًا محوريًّا في هذا التحول، حيث يتم تقديمها كنموذج للصمود الوطني، وليس فقط كصراع أيديولوجي. هذا الاستخدام للذاكرة التاريخية يعكس ما يمكن تسميته بـ"تسييس الذاكرة"، حيث يتم توظيف الماضي لخدمة أهداف الحاضر.

في الوقت نفسه، لا يمكن تجاهل التعدد داخل الساحة الإيرانية، حيث تتعايش سرديات مختلفة، بعضها رسمي وبعضها شعبي، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. هذا التعدد يعكس وجود صراع داخلي على تعريف الهوية الوطنية، وعلى تحديد أولويات السياسة الخارجية.

## السردية الإسرائيلية–الأمن كهوية سياسية

تقوم السردية الإسرائيلية على مفهوم "التهديد الوجودي"، الذي يشكّل حجر الزاوية في الخطاب السياسي والأمني. ويُستخدم هذا المفهوم لتبرير سياسات عسكرية وأمنية متواصلة، تُقدَّم على أنها ضرورية لبقاء الدولة.

في هذا السياق، يلعب Benjamin Netanyahu دورًا مركزيًّا في تعزيز هذه السردية، من خلال تصوير إيران كخطر استراتيجي شامل، وربطها بشبكة من الفاعلين "غير الدولتيين"، مثل حزب الله وحماس. هذا الربط يسمح بتوسيع نطاق التهديد، وتحويله إلى تهديد حضاري، وليس فقط أمني.

كما يتم تأطير الصراع ضمن ثنائية "الغرب مقابل الإسلام المتطرف"، ما يسمح لإسرائيل بتقديم نفسها كجزء من المنظومة الغربية، وكخط دفاع متقدم عنها. غير أن هذا التأطير يتجاهل تعقيدات الواقع، ويختزل الصراع في بعد واحد، ما قد يؤدي إلى سياسات غير فعالة على المدى الطويل.

إضافة إلى ذلك، تكشف الاستراتيجية الإسرائيلية عن ميل واضح نحو الحلول العسكرية قصيرة المدى، مثل العمليات الدورية التي تهدف إلى إضعاف الخصم دون القضاء عليه. هذه الاستراتيجية، رغم فعاليتها التكتيكية، تُسهم في إعادة إنتاج الصراع، من خلال خلق دورات متكررة من العنف.

## السردية التركية–العودة إلى الإمبراطورية كأفق استراتيجي

تسعى تركيا، في ظل قيادة Recep Tayyip Erdogan، إلى إعادة صياغة دورها الإقليمي من خلال سردية حضارية تستند إلى الإرث العثماني. هذه السردية لا تقتصر على استدعاء الماضي، بل تُستخدم كأداة لتبرير سياسات الحاضر، خاصة فيما يتعلق بتوسيع النفوذ الإقليمي.

تقوم هذه السردية على فكرة أن تركيا تمثل حضارة متميزة عن الغرب، وأن انخراطها في المنظومة الغربية كان على حساب هويتها الأصلية. ومن ثَمَّ، يتم تقديم العودة إلى "الذات الحضارية" كشرط لاستعادة القوة والمكانة.

غير أن هذه السردية تواجه تحديات عدة، أبرزها التناقض بين الخطاب والممارسة، حيث تظل تركيا عضوًا في حلف الناتو، وتعتمد على علاقات اقتصادية وسياسية مع الغرب. هذا التناقض يعكس ما يمكن تسميته بـ"البراغماتية السردية"، حيث يتم استخدام الخطاب الحضاري بشكل انتقائي، وفقًا لمتطلبات السياسة.

كما أن الموقف التركي من الصراع مع إيران يعكس توازنًا دقيقًا، حيث تسعى أنقرة إلى تجنب التصعيد، مع الحفاظ على مصالحها الإقليمية. هذا التوازن يعكس إدراكًا لتعقيدات البيئة الإقليمية، ولخطورة الانخراط في صراعات مفتوحة.

## التنافس السردي كأداة قوة

تكشف الحالات الثلاث (إيران، إسرائيل، تركيا) عن وجود تنافس سردي حاد، حيث يسعى كل طرف إلى فرض تفسيره الخاص للصراع، وتقديم نفسه كفاعل شرعي. هذا التنافس لا يقل أهمية عن التنافس العسكري، بل قد يكون أكثر تأثيرًا على المدى الطويل.

في هذا السياق، تلعب وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي دورًا حاسمًا في نشر السرديات، وفي تشكيل الرأي العام، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. كما أن السرديات تُستخدم كأدوات في الحرب النفسية، وفي بناء الشرعية.

يمكن القول إن السرديات أصبحت جزءًا من "القوة الناعمة"، بل ومن أدوات "الحرب الهجينة"، التي تجمع بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية. وهذا يعكس تحولًا في طبيعة الصراع، حيث لم يعد الحسم يتمّ فقط في ساحة المعركة، بل في ساحة الخطاب أيضًا.

## حدود المقاربة الحضارية

رغم أهمية السرديات، فإن الاعتماد المفرط عليها يحمل مخاطر تحليلية، أبرزها اختزال الواقع في ثنائيات تبسيطية، مثل "الغرب مقابل الإسلام"، أو "الحداثة مقابل التقليد". هذه الثنائيات قد تكون مفيدة في الخطاب السياسي، لكنها لا تعكس التعقيد الفعلي للواقع.

كما أن السرديات قد تُستخدم كأدوات أيديولوجية لتبرير السياسات، بدلًا من تحليلها بشكل نقدي. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى مقاربة متعددة الأبعاد، تأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلى جانب البعد الثقافي.

## نحو إطار تحليلي بديل–السردية كأداة لا كحتمية

يمكن اقتراح إطار تحليلي بديل ينظر إلى السرديات ليس كعوامل حتمية تحدد الصراع، بل كأدوات تُستخدم ضمن سياق أوسع. هذا الإطار يسمح بفهم كيفية توظيف السرديات، ومن قِبَلِ من، ولأيّ أهداف.

في هذا السياق، يمكن التمييز بين:

- السرديات الرسمية (الدولة)
- السرديات الشعبية (المجتمع)
- السرديات العابرة للحدود (الإعلام، الشبكات)

هذا التمييز يساعد على فهم التفاعلات المعقدة بين المستويات المختلفة، وعلى تحليل كيفية تشكّل الخطاب السياسي.

## خاتمة

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن الشرق الأوسط يعيش مرحلة انتقالية، تتقاطع فيها أزمات الدولة الوطنية مع صعود السرديات الحضارية، لتنتج واقعًا معقدًا ومتعدد الأبعاد. وبين التفكك وإعادة البناء، تلعب السرديات دورًا مركزيًّا، ليس في تفسير الصراع فقط، بل في تشكيله.

غير أن فهم هذه السرديات يتطلب تجاوز المقاربات التبسيطية، واعتماد تحليل نقدي يأخذ في الاعتبار تعددية الفاعلين، وتداخل المستويات، وتعقيد السياقات. وفي هذا الإطار، تصبح السرديات أداة لفهم الواقع، لا بديلًا عنه.

2

# تآكل النظام القانوني الدولي وصعود منطق القوة:

## نحو إعادة تشكيل بنية العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين

rfi

“

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية محاولة تاريخية غير مسبوقة لإخضاع العلاقات بين الدول لمنطق القانون بدلًا من منطق القوة، في مسعى لإرساء نظام عالمي أكثر استقرارًا وعدالة. وقد تجسدت هذه المحاولة في بناء منظومة متكاملة من القواعد والمؤسسات، شملت ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، وتطوير آليات القضاء الدولي، وصولًا إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها تجسيدًا لمبدأ المساءلة الكونية. وقد بلغت هذه "اللحظة القانونية" ذروتها خلال تسعينيات القرن العشرين، حيث ساد الاعتقاد بإمكانية الانتقال إلى نظام دولي تحكمه القواعد والمعايير، بدلًا من التوازنات الصلبة للقوة.

”

غير أن هذه المرحلة، التي حملت وعودًا بإخضاع السياسة للقانون، تبدو اليوم في حالة تراجع عميق، إن لم نقل في طور التفكك التدريجي. فالتحولات الجيوسياسية الراهنة، كما تعكسها النقاشات والتحليلات المعاصرة، تُشير إلى عودة تدريجية لمنطق أقرب إلى ما وصفه توماس هوبز بـ"حالة الطبيعة"، حيث تغيب السلطة التنفيذية الفعالة، وتسود الفوضى، وتُحكم العلاقات الدولية باعتبارات القوة والمصلحة، بدلًا من الالتزام بالقواعد القانونية.

في هذا السياق، أصبح الأمن مرهونًا بالقدرة على الردع العسكري والاستراتيجي، وليس بالاحتكام إلى القانون الدولي أو إلى مؤسساته. ولم يعد القانون الدولي إطارًا ناظمًا للسلوك الدولي، بل تحول في كثير من الأحيان إلى أداة انتقائية تُستخدم حين تتوافق مع المصالح، وتُهمَّش أو يُعاد تأويلها حين تتعارض معها. هذا الاستخدام الانتقائي يعكس تحولًا نوعيًّا في مكانة القانون داخل النظام الدولي، من مرجعية ملزمة إلى أداة ضمن أدوات الصراع.

إن هذا التحول لا يعبّر فقط عن أزمة في تطبيق القانون الدولي، بل يكشف عن أزمة أعمق تتعلق بطبيعة النظام الدولي ذاته، وبالتوازن بين القوة والمعيار، وبين السياسة والأخلاق. وفي هذا الإطار، يبدو أن العالم يتجه نحو مرحلة انتقالية، يعاد فيها تشكيل بنية العلاقات الدولية، على أسس جديدة تعيد الاعتبار لمنطق القوة، ولكن ضمن سياق أكثر تعقيدًا وتعددية من السابق.

## الأسس التاريخية للعدالة الدولية: من نورمبرغ إلى المحكمة الجنائية الدولية

تعود جذور العدالة الدولية الحديثة إلى محاكمات نورمبرغ التي أُقيمت عقب الحرب العالمية الثانية، والتي شكلت لحظة تأسيسية فارقة في تطور القانون الدولي. فقد أرست هذه المحاكمات مبدأً غير مسبوق يتمثل في محاسبة الأفراد، بمن فيهم القادة السياسيون والعسكريون، على الجرائم الدولية، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وقد مثّل هذا التحول قطيعة جوهرية مع التقليد الكلاسيكي في العلاقات الدولية، الذي كان يقوم على مبدأ سيادة الدولة، ويوفر حصانة شبه مطلقة لقادتها، الأمر الذي كان يجعل من مساءلتهم أمرًا شبه مستحيل.

لاحقًا، تطورت هذه الفكرة تدريجيًّا من خلال إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة (ad hoc)، مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الخاصة برواندا، والتي هدفت إلى معالجة الجرائم المرتكبة في سياقات نزاعات محددة. وقد أسهمت هذه التجارب في ترسيخ فكرة العدالة الدولية، وتعزيز مبدأ عدم الإفلات من العقاب، كما مهدت الطريق نحو إنشاء إطار مؤسسي دائم.

وفي هذا السياق، تم تأسيس المحكمة الجنائية الدولية سنة 1998، لتكون أول مؤسسة قضائية دولية دائمة تختص بمحاكمة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية. وقد شكل إنشاء هذه المحكمة خطوة نوعية نحو تقنين العدالة الدولية وإضفاء طابع مؤسسي عليها، بما يعكس طموح المجتمع الدولي إلى بناء نظام قانوني عالمي أكثر عدالة ومساءلة.

غير أن هذه المنظومة، رغم أهميتها، ظلت منذ نشأتها محكومة بتوتر بنيوي عميق يتمثل في التناقض بين مبدأ السيادة الوطنية، الذي يقوم على استقلال الدول وعدم خضوعها لسلطة خارجية، ومبدأ العدالة الدولية، الذي يسعى إلى تجاوز هذا الإطار من خلال محاسبة الأفراد بغض النظر عن مناصبهم أو مواقعهم داخل الدولة. ويُعد هذا التوتر حجر الزاوية في فهم حدود فعالية العدالة الدولية، حيث يفسر إلى حد كبير الصعوبات التي تواجهها في التطبيق، والقيود التي تفرضها التوازنات السياسية على مسارها.

## "اللحظة الليبرالية" في التسعينيات: وَهْمُ النظام الدولي القائم على القانون

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولاسيما خلال تسعينيات القرن العشرين، موجة واسعة من التفاؤل بإمكانية بناء نظام دولي جديد يقوم على سيادة القانون بدلًا من منطق القوة. فقد اعتُبر انهيار الاتحاد السوفييتي لحظة تاريخية حاسمة فتحت المجال أمام تعزيز دور المؤسسات الدولية، وتكريس مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كمرجعيات كونية لتنظيم العلاقات بين الدول. وفي هذا السياق، برزت فكرة أن العالم يتجه نحو مرحلة "ما بعد الصراع الإيديولوجي"، حيث يمكن للقانون الدولي أن يشكل الإطار الناظم للسلوك الدولي.

وقد تجسد هذا التفاؤل في سلسلة من المبادرات والمؤسسات، من أبرزها إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وتعزيز القانون الدولي الإنساني، وتوسيع نطاق التدخلات الإنسانية تحت مبررات حماية المدنيين ومنع الجرائم الجماعية. كما شهدت هذه المرحلة توسعًا في الخطاب الحقوقي، وازديادًا في حضور المنظمات الدولية وغير الحكومية في إدارة الأزمات الدولية، ما عزز الاعتقاد بإمكانية قيام نظام دولي أكثر عدالة وتوازنًا.

غير أن هذا المشروع الليبرالي كان يحمل في داخله تناقضات بنيوية عميقة، أبرزها اعتماده على إرادة الدول الكبرى، التي كانت في الوقت نفسه الفاعل الأساسي في صياغة هذه القواعد، والأقدر على تجاوزها أو تعطيلها. فهذه القوى لم تكن دائمًا ملتزمة بالمبادئ التي تروج لها، بل كانت تميل إلى توظيف القانون الدولي بشكل انتقائي، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، وهو ما أضعف من مصداقية هذا النظام منذ بداياته.

وقد أثبتت التطورات اللاحقة، خاصة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، أن هذه "اللحظة الليبرالية" لم تكن سوى مرحلة مؤقتة، سرعان ما تراجعت أمام عودة منطق القوة والتنافس الجيوسياسي. فبدل أن يتحول النظام الدولي إلى نظام قانوني فعلي، ظل خاضعًا لتوازنات القوة، حيث بقيت القواعد القانونية مرهونة بمدى توافقها مع مصالح الفاعلين الرئيسيين.

في هذا الإطار، يمكن القول إن "الوهم القانوني" الذي ساد في التسعينيات لم يعكس تحولًا حقيقيًّا في طبيعة النظام الدولي، بل كان تعبيرًا عن لحظة هيمنة ظرفية، سرعان ما كشفت حدودها مع عودة التعددية القطبية وتصاعد الصراعات الدولية.

## عودة منطق القوة: تفكك القواعد وتطبيع الانتهاك

تُشير الوقائع الراهنة في النظام الدولي إلى عودة واضحة ومتسارعة لمنطق القوة كعامل حاسم في تنظيم العلاقات بين الدول، بعد مرحلة كان يُعتقد فيها أن القانون الدولي يمكن أن يشكل الإطار الناظم للسلوك الدولي. فالحروب لم تعد تخضع، كما في السابق، للقيود القانونية والمعايير الأخلاقية التي حاول المجتمع الدولي ترسيخها، بل أصبحت تُدار في كثير من الأحيان وفق اعتبارات الردع

والمصلحة الاستراتيجية. وفي هذا السياق، تزايدت الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، دون أن تقابل بردع فعال أو مساءلة حقيقية، ما يعكس تراجعًا في قدرة النظام الدولي على فرض قواعده.

تتجلى هذه العودة لمنطق القوة في مظاهر متداخلة عدّة. أولًا، هناك تراجع ملحوظ في احترام ميثاق الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بحظر استخدام القوة، حيث أصبحت التدخلات العسكرية تبرر بخطابات أمنية أو وقائية، دون الالتزام الصارم بالإطار القانوني الدولي. ثانيًا، يشهد القانون الدولي الإنساني انتهاكات متزايدة، ولاسيما من خلال استهداف المدنيين والبنية التحتية الحيوية، وهو ما يقوض أحد أهم المبادئ التي قام عليها هذا القانون، وهو حماية غير المقاتلين. ثالثًا، برزت ظاهرة تزايد عمليات الاغتيال السياسي، بما في ذلك استهداف قادة دول أو فاعلين غير دوليين، في سياق يعكس تحولات خطيرة في قواعد الاشتباك الدولية.

إن هذا الوضع يعكس ما يمكن تسميته بـ"تطبيع الانتهاك"، حيث لم تَعُد الممارسات غير القانونية استثناءً أو خرقًا للنظام، بل أصبحت جزءًا من السلوك المقبول، بل والمبرر، في الخطاب السياسي والإعلامي. ومع مرور الوقت، يؤدي هذا التطبيع إلى إضعاف المعايير القانونية، وتحويلها من قواعد ملزمة إلى خيارات ظرفية، تُستخدم أو تُهمل وفقًا لموازين القوة.

وعليه، فإن عودة منطق القوة لا تعني فقط تراجع القانون الدولي، بل تُشير إلى تحول أعمق في طبيعة النظام الدولي، حيث تتراجع المرجعيات المعيارية لصالح اعتبارات القوة والردع، ما يفتح المجال أمام مرحلة أكثر اضطرابًا وتعقيدًا في العلاقات الدولية.

## أزمة القانون الدولي الإنساني: من حماية الإنسان إلى تهميشه

يقوم القانون الدولي الإنساني على مبدأ أساسي يتمثل في حماية الإنسان خلال النزاعات المسلحة، عبر التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، والحدّ من آثار الحرب على المدنيين والبنية التحتية الحيوية. وقد شكّل هذا المبدأ أحد أهم الإنجازات المعيارية في تطور القانون الدولي؛ إذ يعكس سعي المجتمع الدولي إلى إدخال بُعدٍ إنساني في إدارة الحروب، رغم طبيعتها العنيفة.

غير أن هذا المبدأ يتعرض اليوم لتآكل خطير، حيث لم تعد حياة المدنيين تحظى بالحماية التي يفترضها القانون، بل أصبحت في كثير من الحالات عرضة للاستهداف المباشر أو غير المباشر. فقد تزايدت العمليات العسكرية التي تطال مناطق مأهولة، وتُستهدف فيها البنى التحتية الأساسية، ما أدّى إلى ارتفاع غير مسبوق في عدد الضحايا المدنيين، وطرح تساؤلات جدية حول مدى فاعلية هذا الإطار القانوني.

هذا التآكل لا يعكس فقط ضعف آليات التنفيذ وغياب أدوات الردع الفعالة، بل يكشف أيضًا عن تراجع أعمق في الالتزام القيمي بمبدأ "المساواة بين الأرواح"، الذي يُعدّ حجر الزاوية في القانون الدولي الإنساني. فحين يتم تبرير قتل المدنيين تحت ذرائع الأمن القومي أو الضرورة العسكرية، فإننا لا نكون أمام خرق قانوني فحسب، بل أمام انحراف أخلاقي عميق يهدد الأسس الإنسانية التي يقوم عليها هذا القانون.

كما أن هذا التحول يعكس إعادة تعريف ضمنية لأولويات الفاعلين الدوليين، حيث تتقدم اعتبارات القوة والنجاعة العسكرية على حساب القيم الإنسانية. وفي ظل غياب المساءلة الفعلية، يتحول القانون الدولي الإنساني من إطار ملزم إلى مرجعية ضعيفة، تُستدعى عند الحاجة وتُهمّش عند التعارض مع المصالح.

وعليه، فإن أزمة القانون الدولي الإنساني اليوم لا تكمن فقط في انتهاكه، بل في تآكل شرعيته الرمزية والمعيارية، ما يضع النظام الدولي أمام تحدٍّ أخلاقي وقانوني عميق، يتمثل في إعادة الاعتبار للإنسان كقيمة مركزية في زمن الحرب.

## المحكمة الجنائية الدولية– بين الطموح المعياري والواقع السياسي

رغم الأهمية الرمزية الكبيرة للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها تجسيدًا لمبدأ العدالة الكونية، وعدم الإفلات من العقاب، فإنها تواجه في الواقع تحديات بنيوية وسياسية عميقة تحدّ من فعاليتها وقدرتها على أداء دورها بشكل مستقل وفعّال. فقد أُنشئت المحكمة على أساس طموح معياري يسعى إلى محاسبة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية، بغض النظر عن مواقعهم أو انتماءاتهم، غير أن هذا الطموح يصطدم في الممارسة اليومية بتعقيدات النظام الدولي.

من أبرز هذه التحديات اعتماد المحكمة على تعاون الدول لتنفيذ قراراتها، سواء فيما يتعلق باعتقال المتهمين أو جمع الأدلة أو تنفيذ الأحكام. هذا الاعتماد يجعل من المحكمة مؤسسة ذات سلطة قانونية، ولكن بقدرة تنفيذية محدودة، خاضعة لإرادة الدول، وخاصة تلك التي تمتلك نفوذًا سياسيًّا وعسكريًّا كبيرًا. ومن ثَمَّ، فإن فعالية المحكمة تبقى رهينة بحسابات سياسية لا تخضع دائمًا لمقتضيات العدالة.

إلى جانب ذلك، تواجه المحكمة ضغوطًا سياسية متزايدة من القوى الكبرى، التي تسعى في بعض الأحيان إلى التأثير على عملها أو الحدّ من نطاق اختصاصها. ويُعدّ استهداف القضاة والمدعين العامين، كما ورد في النص، مؤشرًا خطيرًا على محاولات تقويض استقلال القضاء الدولي، وتحويله إلى ساحة للصراع السياسي بدلًا من أن يكون أداة لتحقيق العدالة.

كما أن رفض بعض الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة، الانضمام إلى المحكمة، يعكس حدود الطابع العالمي لهذه المؤسسة، ويطرح إشكالية الانتقائية في تطبيق العدالة الدولية. فغياب قوى كبرى عن هذا الإطار القانوني يُضعف من شرعيته، ويكرّس انطباعًا بأن العدالة الدولية ليست متساوية، بل تُطبَّق بشكل غير متوازن.

في هذا السياق، تبدو المحكمة الجنائية الدولية عالقة بين طموحها المعياري في تحقيق العدالة، والواقع السياسي الذي يقيّد حركتها. فهي تمثل خطوة مهمة في تطور القانون الدولي، لكنها في الوقت نفسه تكشف حدود هذا القانون عندما يصطدم بموازين القوة.

وعليه، فإن فهم دور المحكمة لا يمكن أن يتم بمعزل عن السياق السياسي الدولي، حيث تتداخل الاعتبارات القانونية مع الحسابات الاستراتيجية، ما يجعل من العدالة الدولية مشروعًا غير مكتمل، يتأرجح بين الإمكان والقيود.

## السيادة كأداة للإفلات من العقاب

تُستخدم السيادة في كثير من الأحيان، في السياق الدولي المعاصر، كذريعة لتفادي المساءلة القانونية، حيث تلجأ الدول إلى مبدأ الاستقلال الوطني لرفض الخضوع للآليات الدولية للمحاسبة. وفي حين يُعدّ مبدأ السيادة أحد الركائز الأساسية للنظام الدولي، فإن توظيفه بشكل انتقائي يُحوّله من إطار قانوني منظم إلى أداة سياسية تُستخدم لحماية الفاعلين من أي مساءلة خارجية.

هذا الاستخدام الانتقائي يعكس تناقضًا واضحًا بين الخطاب والممارسة؛ إذ تُدافع الدول عن مبادئ القانون الدولي عندما تخدم مصالحها، لكنها تتمسك بالسيادة حين يتعلق الأمر بمساءلتها. ونتيجة لذلك، يتآكل مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وتضعف مصداقية النظام الدولي، الذي يُفترض فيه أن يقوم على قواعد عامة ومجردة تُطبق على الجميع دون استثناء. كما يكرّس هذا الوضع انطباعًا بوجود ازدواجية في المعايير، حيث تخضع بعض الدول أو بعض الفاعلين للمساءلة، بينما يتمتع آخرون بحصانة فعلية.

## أزمة نظام عدم الانتشار النووي: من الردع إلى الانتشار

بالتوازي مع ذلك، يشهد نظام عدم الانتشار النووي تراجعًا ملحوظًا في فعاليته، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة التي تعيد الاعتبار لمنطق القوة والردع. ففي سياق تُستخدم فيه القوة العسكرية ضد دول غير نووية، يتعزز الاعتقاد لدى بعض الدول بأن امتلاك السلاح النووي يشكل الضمانة الأساسية للأمن والسيادة، وليس الالتزام بالاتفاقيات الدولية.

هذا التحول يعكس انتقالًا من منطق الردع المنضبط، الذي كان يميز مرحلة الحرب الباردة، إلى منطق أكثر سيولة وخطورة، حيث تزداد احتمالات الانتشار النووي خارج الأطر التقليدية. ومع تآكل الثقة في الضمانات الدولية، قد تسعى دول جديدة إلى تطوير برامج نووية، سواء بشكل معلن أو سري، ما يهدد بتقويض النظام القائم.

ويمثل هذا التطور خطرًا كبيرًا على الأمن الدولي؛ إذ قد يؤدي إلى سباق تسلح نووي في بيئة دولية أكثر تعقيدًا وتعددية من تلك التي سادت خلال الحرب الباردة. ففي ظل غياب توازنات واضحة، وتراجع آليات الضبط، تصبح احتمالات التصعيد وسوء التقدير أعلى، ما يزيد من هشاشة النظام الدولي، ويضاعف من مخاطر النزاعات الكبرى.

## العدالة الدولية كأفق معياري: بين الضرورة والاستحالة

رغم التحديات العميقة التي تواجه النظام الدولي اليوم، تبقى العدالة الدولية أفقًا معياريًّا لا غنى عنه؛ إذ تعكس طموحًا إنسانيًّا يسعى إلى الحد من العنف وتنظيم العلاقات بين الدول وفق مبادئ القانون بدلًا من منطق القوة. فهي تمثل، على المستوى الرمزي والأخلاقي، تعبيرًا عن إرادة جماعية لتقييد الفوضى الدولية، وإخضاع السلوك السياسي لمعايير العدالة والمساءلة.

غير أن هذا الأفق يواجه في الواقع حدودًا بنيوية تجعل تحقيقه الكامل أقرب إلى الإمكان النظري منه إلى الواقع العملي. فبنية النظام الدولي، القائمة على سيادة الدول وتفاوت موازين القوة، تفرض قيودًا على تطبيق العدالة الدولية، وتُخضعها في كثير من الأحيان لحسابات سياسية واستراتيجية. ومن هنا، فإن تحقيق هذا الطموح يتطلب إعادة التفكير في العلاقة المعقدة بين القانون والسياسة، وبين المعيار والقوة، بما يسمح بتجاوز التناقضات التي تعيق فعالية العدالة الدولية.

## نحو إطار تحليلي مركب: القانون، والقوة، والسرديات

لفهم التحولات الراهنة في النظام الدولي، لا بدَّ من اعتماد مقاربة تحليلية مركبة، تتجاوز التفسيرات الأحادية، وتأخذ في الاعتبار التفاعل الديناميكي بين ثلاثة عناصر أساسية: القانون، والقوة، والسرديات. فالقانون لا يعمل في فراغ، بل يتشكل ويتأثر بالسياقات السياسية والثقافية التي يُطبَّق ضمنها، كما أن القوة لا تُمارس فقط من خلال الوسائل العسكرية، بل أيضًا عبر التحكم في إنتاج المعاني والخطابات.

وفي هذا الإطار، تلعب السرديات دورًا محوريًّا في تبرير السياسات أو نقدها، حيث تُستخدم لإضفاء الشرعية على الأفعال، أو لنزعها عنها. ومن ثمَّ، فإن فهم العلاقات الدولية المعاصرة يقتضي تحليل الكيفية التي تتفاعل بها هذه العناصر الثلاثة، وكيف تُعيد تشكيل قواعد اللعبة الدولية.

## خاتمة

يقف النظام الدولي اليوم أمام مفترق طرق حاسم: إما الاستمرار في مسار الانحدار نحو منطق القوة، بما يحمله من مخاطر الفوضى وعدم الاستقرار، أو السعي إلى إعادة بناء نظام قانوني أكثر توازنًا وعدالة، قادر على التوفيق بين مقتضيات السيادة ومتطلبات المساءلة.

غير أن هذا الخيار لا يتوقف فقط على فعالية المؤسسات الدولية، بل يرتبط أساسًا بإرادة الدول، وبمدى استعدادها للالتزام بالقواعد التي تدّعي الدفاع عنها. كما يعتمد على قدرة المجتمع الدولي، بمختلف فاعليه، على إعادة الاعتبار للقيم التي يقوم عليها القانون الدولي، في عالم يتجه نحو مزيد من التعقيد والتعددية، حيث يصبح الحفاظ على التوازن بين القوة والعدالة تحدّيًا مركزيًّا لمستقبل النظام الدولي.

3

# تفكك الحلف الأطلسي وتحولات النظام الدولي:

## من أزمة هرمز إلى إعادة تعريف التحالفات في عالم متعدد الأقطاب

LE MONDE diplomatique

يشهدُ النظام الدولي في السنوات الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة لا تقتصر على إعادة توزيع موازين القوة، بل تمتد لتشمل بنية النظام ذاته، وطبيعة التحالفات، وأنماط التفاعل بين الفاعلين الدوليين. فالعالم لم يَعد يُدار وفق الثنائيات التقليدية التي سادت خلال الحرب الباردة، ولا حتى وفق لحظة الهيمنة الأحادية التي أعقبتها، بل يتجه نحو حالة أكثر تعقيدًا، تتداخل فيها المصالح، وتتعدد فيها مراكز القرار، وتُعاد فيها صياغة قواعد اللعبة الدولية.

في هذا السياق، يأتي التوتر المتزايد بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين ليشكل أحد أبرز مؤشرات هذا التحول. وتُعدّ الأزمة المرتبطة بمضيق هرمز، في ظل الحرب مع إيران، مثالًا دالًّا على هذا التحول، حيث كشفت عن تصدعات متنامية داخل أحد أهم أعمدة النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو حلف شمال الأطلسي (الناتو). فهذه الأزمة لم تكن مجرد خلاف تكتيكي حول إدارة نزاع إقليمي، بل عكست اختلافات أعمق في الرؤى الاستراتيجية، وفي تعريف التهديدات، وفي أولويات الأمن القومي بين ضفتي الأطلسي.

يُنظر إلى هذا التحالف تاريخيًّا بوصفه حجر الزاوية في ضمان الاستقرار الغربي، وبأنه أداة فعالة لاحتواء التهديدات الأمنية، سواء خلال الحرب الباردة أو بعدها. غير أن هذا التصور بدأ يتآكل تدريجيًّا، حيث أصبح الناتو اليوم محلّ تساؤل متزايد بشأن وظيفته، وتماسكه الداخلي، ومستقبله في ظل تحولات دولية كبرى. ويأتي ذلك في سياق تصاعد النزعة الأحادية في السياسة الأمريكية، التي تميل إلى اتخاذ قرارات استراتيجية دون تنسيق كافٍ مع الحلفاء، مقابل تزايد ميل الدول الأوروبية إلى تبني مواقف أكثر استقلالية، تعكس حساباتها الخاصة ومصالحها الذاتية.

من هنا، لا يمكن فهم هذه التوترات باعتبارها أحداثًا ظرفية، بل ينبغي قراءتها كجزء من تحول بنيوي أوسع، يُعيد تعريف طبيعة التحالفات الدولية. فالعلاقات التي كانت تقوم على الالتزام الجماعي والتنسيق الوثيق، باتت تميل إلى المرونة، والتفاوض، وإعادة التقييم المستمر في ضوء المصالح الوطنية لكل طرف.

يسعى هذه الملف إلى تحليل دلالات هذا التوتر، من خلال قراءة معمقة للأزمة في مضيق هرمز، ليس باعتبارها حدثًا جيوسياسيًّا فقط، بل بوصفها لحظة كاشفة لتحولات أعمق في النظام الدولي. كما تهدف إلى فهم انعكاسات هذه الأزمة على بنية التحالفات، وعلى مستقبل الناتو، وعلى طبيعة النظام الدولي الأوسع، في سياق انتقال تدريجي نحو تعددية قطبية، حيث لم تعد الهيمنة الأحادية قادرة على تفسير أو تنظيم العلاقات الدولية كما في السابق.

## أزمة هرمز ككاشف استراتيجي

تشكل أزمة مضيق هرمز نقطة ارتكاز مركزية لفهم التحولات الراهنة في النظام الدولي، ليس فقط بحكم أهميته الجيو-استراتيجية، بل أيضًا لكونه فضاءً تتقاطع فيه المصالح الحيوية للقوى الكبرى والإقليمية. فالمضيق، باعتباره أحد أهم الممرات العالمية لنقل الطاقة، يمثل شريانًا حيويًّا للاقتصاد العالمي، وأيّ اضطراب في حركته ينعكس مباشرة على استقرار الأسواق الدولية. ومن هذا المنطلق، فإنه يشكل اختبارًا حقيقيًّا لقدرة القوى الكبرى على حماية مصالحها الاستراتيجية، كما يكشف في الوقت ذاته عن مدى تماسك التحالفات القائمة، وقدرتها على العمل المشترك في أوقات الأزمات.

في هذا السياق، جاءت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد إيران لتكشف عن خلل عميق في آليات التنسيق داخل حلف شمال الأطلسي. فقد اتُخذ القرار الأمريكي دون إشراك فعلي للحلفاء الأوروبيين، سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ، وهو ما يعكس تحولًا في نمط القيادة الأمريكية داخل الحلف، من منطق التشاور إلى منطق المبادرة الأحادية. وقد أدى هذا التهميش إلى ردّ فعل أوروبي واضح تمثل

في رفض المشاركة في العمليات العسكرية، بل وحتى الامتناع عن دعم الجهود الأمريكية لإعادة تأمين الملاحة في المضيق.

غير أن هذا الموقف الأوروبي لا يمكن تفسيره باعتباره مجرد ردّ فعل ظرفي على قرار أمريكي معين، بل ينبغي فهمه في إطار تحول أعمق في إدراك الدول الأوروبية لمصالحها الاستراتيجية. فقد باتت هذه الدول أكثر حذرًا في الانخراط في نزاعات لا ترى فيها تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، وأكثر ميلًا إلى تقييم كلّ أزمة على حدة، بدلًا من الالتزام التلقائي بمنطق التحالف.

كما يعكس هذا الموقف تحولًا في طبيعة العلاقة عبر الأطلسي، حيث لم تعد تقوم على التبعية أو الاصطفاف الآلي، بل على التفاوض وإعادة التقييم المستمر. وبذلك، تكشف أزمة هرمز عن انتقال تدريجي من نموذج التحالف الصلب إلى نموذج أكثر مرونة، يقوم على تقاطع المصالح بدلًا من وحدة الرؤية.

وعليه، فإن أهمية أزمة مضيق هرمز لا تكمن فقط في أبعادها الجيوسياسية، بل في كونها لحظة كاشفة لتحولات أعمق في بنية النظام الدولي، حيث تتراجع مركزية القيادة الأمريكية، وتزداد استقلالية الفاعلين الآخرين، في سياق إعادة تشكيل التحالفات ضمن نظام دولي يتجه نحو مزيد من التعددية والتعقيد.

## تصاعد التوتر عبر الأطلسي: أزمة ثقة بنيوية

تكشف تصريحات الإدارة الأمريكية، ولاسيما الخطاب الحاد وغير المسبوق لنائب الرئيس الأمريكي، عن مستوى متقدم من التوتر في العلاقات عبر الأطلسي، يتجاوز الخلافات الظرفية ليعكس أزمة ثقة بنيوية بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. فالاتهامات المباشرة التي وُجهت إلى الحلفاء، مثل وصفهم بـ«الجبن»، والتشكيك في جدوى حلف شمال الأطلسي، تمثل تحولًا نوعيًّا في الخطاب السياسي الأمريكي، من لغة الشراكة إلى لغة الاتهام والضغط، وهو ما يعكس تآكلًا في أسس الثقة المتبادلة التي شكلت تاريخيًّا ركيزة هذا التحالف.

غير أن هذا التوتر لا يمكن اعتباره ظاهرة جديدة بالكامل، بل هو امتداد لتراكمات تاريخية طويلة، لعل أبرزها الجدل المستمر حول مسألة «تقاسم الأعباء» داخل الحلف، حيث دأبت الولايات المتحدة على انتقاد ما تعتبره تقاعسًا أوروبيًّا في تحمل المسؤوليات الدفاعية، مقابل اعتماد مفرط على القدرات العسكرية الأمريكية. إلا أن ما يميز المرحلة الراهنة هو الانتقال من هذا الجدل التقليدي، الذي كان يُدار ضمن إطار تفاوضي، إلى خطاب أكثر حدة وتهديدًا، يتضمن التلويح بإجراءات جذرية، مثل الانسحاب من الحلف أو تعطيل آلياته الأساسية، وعلى رأسها المادة الخامسة الخاصة بالدفاع المشترك.

هذا التحول في الخطاب يعكس في الواقع تغيرًا أعمق في الرؤية الأمريكية لدور التحالفات الدولية. فلم تعد هذه التحالفات تُفهم بوصفها التزامًا استراتيجيًّا طويل الأمد، قائمًا على قيم مشتركة ومصالح متداخلة، بل أصبحت تُعامل كأدوات وظيفية تُقيَّم بمدى فائدتها المباشرة في خدمة المصالح الأمريكية. وبذلك، يتم إعادة تعريف مفهوم التحالف من إطار تضامني إلى علاقة تعاقدية مشروطة، يمكن إعادة النظر فيها أو تعديلها وفقًا للظروف.

كما أن هذا التحول يُضعف من مصداقية الضمانات الأمنية التي يوفرها الحلف، ويُثير تساؤلات جدية لدى الدول الأوروبية حول مدى موثوقية الالتزام الأمريكي، خاصة في حالات الأزمات الكبرى. وهو ما يدفع بعض هذه الدول إلى التفكير في بدائل أو مكملات للضمانة الأطلسية، سواء من خلال تعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية أو عبر تطوير أشكال جديدة من التعاون الأمني الأوروبي.

وعليه، فإن تصاعد التوتر عبر الأطلسي لا يعكس مجرد خلاف سياسي عابر، بل يمثل مؤشرًا على تحول بنيوي في طبيعة العلاقات بين ضفتي الأطلسي، وفي فهم دور التحالفات في النظام الدولي، في سياق أوسع يتسم بإعادة تشكيل موازين القوة، وتزايد النزعة نحو إعادة تعريف الالتزامات الدولية على أساس المصلحة المباشرة.

## من التحالف إلى التفاوض–إعادة تعريف العلاقات

في المقابل، يكشف الموقف الأوروبي عن تحول تدريجي، ولكن عميق، من منطق التبعية داخل التحالف الأطلسي إلى منطق التفاوض وإعادة التقييم المستمر للعلاقات مع الولايات المتحدة. فالدول الأوروبية، رغم استمرارها ضمن الإطار المؤسسي لحلف شمال الأطلسي، لم تعد تتعامل مع التحالف بوصفه التزامًا آليًّا يفرض الاصطفاف في جميع الأزمات، بل بدأت تتبنى مقاربة أكثر استقلالية، تقوم على تحليل كلّ حالة وفقًا لمصالحها الاستراتيجية الخاصة وتقديراتها الأمنية الذاتية.

هذا التحول يعكس نضجًا في السلوك السياسي الأوروبي، حيث لم يعد الانخراط في العمليات العسكرية أو الأزمات الدولية يتم بناءً على منطق التضامن التلقائي، بل وفق حسابات دقيقة تتعلق بالكلفة، والمخاطر، ومدى ارتباط الأزمة بالأمن القومي الأوروبي. وفي هذا السياق، جاء رفض عدد من الدول الأوروبية المشاركة في الحرب ضد إيران ليؤكد هذا التوجه، حيث اعتبرت هذه الدول أن الصراع لا يمثل تهديدًا مباشرًا لمصالحها الحيوية، وأن الانخراط فيه قد يؤدي إلى تداعيات غير محسوبة على استقرارها الداخلي والإقليمي.

كما يتجلى هذا التحول في سعي الدول الأوروبية إلى تطوير مبادرات متعددة الأطراف خارج الإطار الأمريكي، بما يعكس رغبتها في لعب دور أكثر فاعلية واستقلالية في إدارة الأزمات الدولية. ومن أبرز هذه المبادرات الجهود الأوروبية-الدولية لإعادة تأمين الملاحة في مضيق هرمز، والتي تمّ تقديمها كبديل أو مكمل للتحرك الأمريكي، ولكن ضمن إطار أكثر توافقية وتعددية.

أما الموقف البريطاني، الذي كان يُنظر إليه تقليديًّا باعتباره الأكثر انسجامًا مع السياسات الأمريكية، فقد شكّل بدوره مؤشّرًا قويًّا على هذا التحول. فقد اختارت لندن النأي بنفسها عن الحرب، رغم الضغوط الأمريكية الواضحة، مؤكدة أن هذه الحرب لا تندرج ضمن أولوياتها الاستراتيجية. ويعكس هذا الموقف إعادة تموضع في السياسة البريطانية، من الاصطفاف شبه التلقائي مع واشنطن إلى مقاربة أكثر براغماتية واستقلالًا.

وعليه، فإن الانتقال من منطق التحالف إلى منطق التفاوض لا يعني تفكك العلاقة عبر الأطلسي، بل إعادة تعريفها على أسس جديدة، تقوم على المرونة، وتعدد الخيارات، وتغليب المصالح الوطنية. وهو ما يعكس تحولًا أوسع في طبيعة التحالفات الدولية، التي لم تعد ثابتة أو جامدة، بل أصبحت ديناميكية وقابلة لإعادة التشكيل وفقًا للسياقات والمتغيرات الدولية.

## رابعًا: الناتو بين الاستمرارية والتفكك

رغم التوترات المتصاعدة التي تشهدها العلاقات عبر الأطلسي، لا يبدو أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) يقف على أعتاب انهيار وشيك أو تفكك فوري. فالحلف، بحكم طبيعته المؤسسية وتراكماته التاريخية، يستند إلى مجموعة من العوامل البنيوية التي لا تزال تدعم استمراره وتمنحه قدرًا من الصلابة. ومن أبرز هذه العوامل شبكة القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في أوروبا، والتي تمثل أحد أهم أدوات إسقاط القوة الأمريكية عالميًّا، فضلًا عن كونها عنصرًا أساسيًّا في المنظومة الأمنية الأوروبية.

كما يلعب الترابط الصناعي العسكري، خاصة في مجال التسليح والتكنولوجيا الدفاعية، دورًا محوريًّا في تعزيز استمرارية الحلف، حيث يرتبط عدد كبير من الدول الأوروبية بالمنظومة الصناعية العسكرية الأمريكية، سواء من خلال صفقات السلاح أو من خلال معايير التشغيل المشترك (interoperability) التي يفرضها الحلف. ويُضاف إلى ذلك استمرار حاجة العديد من الدول الأوروبية إلى المظلة الأمنية الأمريكية، ولاسيما في ظل التحديات الأمنية القائمة، سواء في شرق أوروبا أو في محيطها الجيوسياسي الأوسع.

إلى جانب ذلك، ترتبط استمرارية الناتو أيضًا بمصالح اقتصادية واسعة تتعلق بالتكامل الدفاعي، وبالاستثمارات المشتركة في مجالات الأمن والتكنولوجيا، ما يجعل تفكيكه مكلفًا على المستويين السياسي والاقتصادي.

غير أن هذه العوامل، رغم أهميتها، لا تعني ثبات الحلف أو استمراره بالشكل الذي عرفه خلال العقود الماضية، بل تُشير إلى تحوله التدريجي. فالناتو يبدو اليوم في طور إعادة تشكيل، حيث قد ينتقل من تحالف عسكري متكامل قائم على قيادة أمريكية واضحة، إلى إطار تنسيقي أكثر مرونة، يسمح بدرجة أكبر من الاستقلالية للدول الأوروبية. كما يمكن أن يتطور نحو صيغة أقرب إلى تحالف إقليمي أوروبي، مدعوم أمريكيًّا من الخارج، بدلًا من كونه تحالفًا عابرًا للأطلسي يقوم على توازن داخلي شبه ثابت.

وفي هذا السياق، يصبح الحديث عن «تفكك» الناتو أقلّ دقّة من الحديث عن «تحوّل وظيفي» في طبيعته ودوره. فالحلف لا يتلاشى، بل يُعيد تعريف نفسه في ضوء التحولات الدولية، حيث تتراجع مركزية القيادة الأحادية، وتبرز أنماط جديدة من التعاون الدفاعي، تقوم على المرونة والتكيف مع بيئة دولية أكثر تعقيدًا وتعددية.

## خامسًا: نحو «طريق ثالث» – بروز تعددية تحالفية

من أبرز ملامح المرحلة الراهنة في النظام الدولي ظهور ما يمكن تسميته بـ«الطريق الثالث»، أي نمط جديد من التفاعلات يقوم على مبادرات متعددة الأطراف لا تقودها الولايات المتحدة بشكل مباشر، ولا تخضع بالكامل للأطر المؤسسية التقليدية. ويعكس هذا التوجه تحوّلًا في بنية التحالفات الدولية، حيث لم تعد القيادة الأحادية قادرة على تنظيم الاستجابات الجماعية للأزمات، ما يفتح المجال أمام فاعلين آخرين للمبادرة وملء الفراغ.

في هذا السياق، تمثل المبادرة التي قادتها فرنسا وبريطانيا، بمشاركة عشرات الدول، لتأمين الملاحة في مضيق هرمز، نموذجًا دالًّا على هذا التحول. فهذه المبادرة لم تكن مجرد تحرك تكتيكي لمعالجة أزمة محددة، بل تعبيرًا عن إرادة سياسية لبناء أطر تعاون بديلة أو موازية، تقوم على التنسيق الطوعي وتلاقي المصالح، بدلًا من الالتزام الصارم بالتحالفات التقليدية التي تقودها الولايات المتحدة.

كما يعكس هذا النموذج سعي الدول الأوروبية، ومعها عدد من الفاعلين الدوليين، إلى تعزيز قدرتها على المبادرة المستقلة، وإلى لعب دور أكثر فاعلية في إدارة الأزمات الدولية، دون الانخراط الكامل في الاستراتيجيات الأمريكية. وهو ما يُشير إلى تبلور نوع من «الاستقلالية التعاونية»، حيث تحافظ الدول على شراكاتها التقليدية، لكنها في الوقت نفسه تطوّر مسارات عمل بديلة.

وعليه، فإن «الطريق الثالث» يعكس تحولًا أعمق في طبيعة التحالفات الدولية، من تحالفات ثابتة ومؤسسية تقوم على التزامات طويلة الأمد، إلى شبكات تعاون مرنة وديناميكية، تتشكل وفقًا لطبيعة القضايا والسياقات، وتخضع لإعادة التقييم المستمر. وفي هذا الإطار، لم تعد التحالفات تُفهم بوصفها هياكل جامدة، بل كأدوات مرنة لإدارة المصالح، في نظام دولي يتّسم بتعدد الفاعلين وتداخل الأجندات.

هذا التحول لا يعني بالضرورة نهاية التحالفات التقليدية، بل إعادة صياغتها ضمن منظومة أكثر تعددية، حيث تتعايش الأطر المؤسسية القديمة مع أشكال جديدة من التعاون، تعكس تعقيد البيئة الدولية، وتغير موازين القوة. وبذلك، يصبح «الطريق الثالث» مؤشرًا على انتقال النظام الدولي من منطق التحالفات الصلبة إلى منطق التعددية التحالفية، حيث تتوزع الأدوار وتتنوع مسارات الفعل الجماعي.

## سادسًا: انعكاسات على النظام الدولي

تعكس هذه التحولات المتسارعة في العلاقات عبر الأطلسي، وفي طبيعة الأزمات الإقليمية مثل أزمة مضيق هرمز، تحولًا أعمق في بنية النظام الدولي، يتجاوز مجرد إعادة ترتيب العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا، ليطال أسس النظام العالمي ذاته. ويمكن فهم هذه التحولات من خلال مجموعة من الاتجاهات الكبرى التي تُعيد تشكيل موازين القوة وأنماط التفاعل بين الفاعلين الدوليين.

### 1. تراجع الهيمنة الأمريكية

لم تعد الولايات المتحدة قادرة على فرض رؤيتها أو خياراتها الاستراتيجية على حلفائها كما كان الحال خلال مرحلة الهيمنة الأحادية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة. فرفض الدول الأوروبية الانخراط في بعض السياسات الأمريكية، كما في حالة الحرب ضد إيران، يعكس حدود القدرة الأمريكية على قيادة النظام الدولي بشكل منفرد. ويُشير هذا الوضع إلى انتقال تدريجي نحو نظام أكثر تعددية، حيث تتوزع مراكز القوة، وتتزايد قدرة الفاعلين الآخرين على التأثير والمناورة.

### 2. صعود الفاعلين المتوسطين

في موازاة هذا التراجع النسبي للدور الأمريكي، برزت قوى متوسطة، سواء على المستوى الأوروبي أو الإقليمي، تسعى إلى لعب دور أكثر استقلالية في إدارة الأزمات الدولية. فالدول الأوروبية، إلى جانب بعض القوى الإقليمية، لم تعد تكتفي بدور تابع ضمن التحالفات التقليدية، بل أصبحت تُبادر إلى طرح حلول، وقيادة مبادرات متعددة الأطراف، بما يعكس طموحًا متزايدًا لإعادة تعريف موقعها في النظام الدولي.

### 3. تحول مفهوم التحالف

تشهد فكرة التحالف ذاتها تحوّلًا نوعيًّا، حيث لم تعد تقوم على التزامات طويلة الأمد قائمة على التضامن المطلق، بل أصبحت ترتكز على ترتيبات أكثر مرونة، تُبنى على تقاطع المصالح في قضايا محددة. هذا التحول يعكس انتقالًا من تحالفات صلبة ومؤسسية إلى شبكات تعاون ديناميكية، قابلة لإعادة التشكيل وفقًا للظروف والسياقات.

### 4. تزايد أهمية الجغرافيا الاستراتيجية

تعود الجغرافيا لتلعب دورًا محوريًّا في تحديد مسارات التنافس الدولي، حيث تبرز مناطق معينة كنقاط ارتكاز للصراع والتفاعل بين القوى الكبرى. ويُعدّ مضيق هرمز مثالًا بارزًا على ذلك؛ إذ أصبح مركزًا للتنافس العالمي، ليس فقط بسبب أهميته الاقتصادية، بل أيضًا لرمزيته الاستراتيجية، باعتباره نقطة اختبار لقدرة القوى على حماية مصالحها وإدارة الأزمات.

وعليه، فإن هذه الاتجاهات مجتمعة تعكس انتقال النظام الدولي من نموذج أحادي أو شبه أحادي، إلى نظام أكثر تعقيدًا وتعددية، حيث تتداخل الأبعاد الجيوسياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية، في تشكيل ملامح عالم جديد، لم تتبلور قواعده بشكل كامل بعد.

## أوروبا بين التبعية والاستقلال

تجد أوروبا نفسها اليوم أمام مفترق طرق استراتيجي حاسم، يتمثل في الاختيار بين الاستمرار في الاعتماد على المظلة الأمنية الأمريكية ضمن الإطار الأطلسي، أو السعي نحو بناء استقلالية استراتيجية تمكّنها من إدارة أمنها ومصالحها بشكل أكثر ذاتية. ويعكس هذا التحدي تحولات أعمق في البيئة الدولية، حيث لم تعد الضمانات التقليدية كافية، ولم يعد الاعتماد الكامل على شريك خارجي خيارًا خاليًا من المخاطر.

غير أن هذا الخيار، رغم وضوحه النظري، يواجه في الواقع جملة من التحديات البنيوية التي تعقّد إمكانية تحقيق استقلال أوروبي فعلي. أول هذه التحديات يتمثل في غياب إجماع أوروبي حقيقي حول طبيعة هذا الاستقلال وحدوده؛ إذ تختلف أولويات الدول الأعضاء وتصوراتها للأمن، خاصة بين دول شرق أوروبا التي ترى في الولايات المتحدة ضامنًا لا غنى عنه في مواجهة التهديدات الروسية، ودول أخرى تميل إلى تعزيز قدرات أوروبية مستقلة.

أما التحدي الثاني فيكمن في الفوارق الكبيرة في القدرات العسكرية بين الدول الأوروبية، سواء من حيث حجم الإنفاق الدفاعي أو مستوى التطور التكنولوجي، ما يجعل بناء قوة دفاعية أوروبية موحدة أمرًا معقدًا ويتطلب استثمارات ضخمة وتنسيقًا طويل الأمد. ويُضاف إلى ذلك استمرار الاعتماد على التكنولوجيا العسكرية الأمريكية، سواء في مجال التسليح أو في أنظمة القيادة والسيطرة، وهو ما يحدّ من قدرة أوروبا على تحقيق استقلالية كاملة في المجال الدفاعي.

كما تواجه أوروبا تهديدات أمنية مباشرة، وعلى رأسها التهديد الروسي، الذي يُعزز الحاجة إلى الضمانة الأمريكية، خاصة في ظل عدم وجود بديل أوروبي قادر على توفير مستوى الردع نفسه في المدى القريب. وهذا الواقع يفرض نوعًا من التوازن بين الرغبة في الاستقلال والحاجة إلى الحماية.

لذلك، يبدو أن المسار الأكثر ترجيحًا ليس القطيعة مع الولايات المتحدة، بل استمرار ما يمكن تسميته بـ«الاعتماد النسبي»، حيث تحافظ أوروبا على ارتباطها بالتحالف الأطلسي، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز قدراتها الذاتية بشكل تدريجي. وهذا المسار يعكس مقاربة براغماتية، تقوم على التكيف مع القيود الواقعية، والسعي إلى توسيع هامش الاستقلال دون المخاطرة بفقدان الضمانات الأمنية القائمة.

وفي هذا الإطار، يمكن فهم التحركات الأوروبية الراهنة بوصفها محاولة لإعادة التوازن داخل العلاقة عبر الأطلسي، وليس بالضرورة فك الارتباط معها، في سياق دولي يتّسم بتزايد التعقيد، وتعدد مصادر التهديد، وتغير طبيعة القوة والتحالفات.

## الاقتصاد العسكري كعامل حاسم

تلعب الصناعات العسكرية دورًا في ترسيخ هذا التحالف واستدامته. فالحلف لا يمثل مجرد إطار أمني أو عسكري، بل يشكل أيضًا منظومة اقتصادية متكاملة تقوم على شبكة واسعة من المصالح الصناعية والتجارية، التي تربط بين الدول الأعضاء، وخاصة بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين.

في هذا السياق، يؤدي اعتماد معايير موحدة للتسليح والتشغيل العسكري (interoperability) إلى خلق سوق ضخمة ومستمرة لصالح الشركات الأمريكية العاملة في مجال الصناعات الدفاعية. إذ تُلزم هذه المعايير الدول الأعضاء باعتماد أنظمة تسليح متوافقة، ما يُعزز الطلب على المعدات والتكنولوجيا الأمريكية، ويجعل من السوق الدفاعية الأوروبية امتدادًا طبيعيًّا للصناعة العسكرية الأمريكية. وبهذا المعنى، يتحول الناتو إلى آلية لإعادة إنتاج الهيمنة الصناعية والتكنولوجية، إلى جانب دوره الأمني.

كما أن هذا الترابط لا يقتصر على صفقات السلاح، بل يمتد إلى مجالات البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وبرامج التدريب، وسلاسل الإمداد الدفاعية، ما يخلق درجة عالية من الاعتماد المتبادل، يصعب تفكيكها في المدى القصير. ومن ثمَّ، فإن أي محاولة لإعادة هيكلة الحلف أو تقليص دوره ستصطدم بهذه الشبكة المعقدة من المصالح الاقتصادية.

وعليه، فإن مسألة تفكك الناتو لا يمكن اختزالها في قرار سياسي أو اختلاف استراتيجي، بل هي مسألة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية مع الحسابات الأمنية. فالتخلي عن الحلف أو إعادة تعريفه بشكل جذري سيترتب عليه كلفة اقتصادية كبيرة، سواء بالنسبة للشركات أو للدول، ما يجعل من استمراريته، ولو بصيغ متحولة، خيارًا أكثر ترجيحًا.

وفي هذا الإطار، يظهر الاقتصاد العسكري كأحد العوامل الحاسمة التي تفسر قدرة الناتو على الصمود رغم الأزمات، حيث يوفر قاعدة مادية تُعزز من تماسكه، حتى في ظل تراجع التوافق السياسي بين أعضائه.

## أزمة الشرعية والتحولات الخطابية

إلى جانب التحولات المادية التي تمسّ موازين القوة وبنية التحالفات، يشهد النظام الدولي اليوم أزمة متنامية في الشرعية، تتجلى أساسًا في التحولات التي طرأت على الخطابات السياسية المهيمنة، وخاصة الخطاب الأمريكي. فقد كان هذا الخطاب، لسنوات طويلة، قائمًا على الدفاع عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون الدولي، باعتبارها مرتكزات أساسية لتنظيم العلاقات الدولية، وإضفاء الشرعية على التدخلات والسياسات الخارجية. غير أن هذا الخطاب شهد في المرحلة الراهنة تحولًا واضحًا نحو قدر أكبر من البراغماتية، حيث

أصبحت الاعتبارات الاستراتيجية والمصلحية تتقدم على الالتزامات القيمية، ما أضعف من صدقيته وأفقده جزءًا من قوته الرمزية.

هذا التحول لا يعكس فقط تغيرًا في الأولويات، بل يكشف أيضًا عن أزمة أعمق تتعلق بقدرة الخطاب الغربي على الاستمرار كمرجعية معيارية عالمية. فحين تتباين الممارسات مع المبادئ المعلنة، تتآكل الشرعية، ويتراجع التأثير، ويزداد التشكيك في طبيعة النظام الدولي نفسه.

في المقابل، تسعى أوروبا إلى الحفاظ على خطاب معياري يستند إلى القانون الدولي والقيم الإنسانية، وتقديم نفسها كفاعل مدافع عن التعددية والنظام القائم على القواعد. غير أن هذه المحاولة تصطدم بحدود القدرة على الفعل؛ إذ تفتقر أوروبا في كثير من الأحيان إلى الأدوات السياسية والعسكرية التي تمكّنها من ترجمة هذا الخطاب إلى سياسات فعالة. ونتيجة لذلك، تظهر فجوة واضحة بين الخطاب والممارسة، حيث يبقى الالتزام بالقيم قائمًا على المستوى النظري، دون أن يجد دائمًا انعكاسًا عمليًّا في إدارة الأزمات.

كما أن هذه الفجوة تُضعف من قدرة أوروبا على لعب دور قيادي بديل، وتُبقيها في موقع بيني، لا هي قادرة على فرض نموذج معياري مستقل، ولا هي راغبة في التخلي عن مرجعياتها القيمية. وفي هذا السياق، تتحول الشرعية من عنصر داعم للنظام الدولي إلى مجال للصراع والتنافس، حيث تتعدد السرديات، وتتباين المعايير، وتصبح القيم نفسها موضوعًا للتفاوض والتأويل.

وعليه، فإن أزمة الشرعية في النظام الدولي المعاصر لا ترتبط فقط بتراجع الالتزام بالقانون الدولي، بل تتعلق أيضًا بتحول الخطابات المهيمنة، وبفقدان التوازن بين القوة والمعيار، ما يعكس مرحلة انتقالية يُعاد فيها تشكيل مصادر الشرعية وأسسها في العلاقات الدولية.

## نحو نظام دولي جديد

تطرح التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي اليوم سؤالًا جوهريًّا يتجاوز حدود الأزمات الظرفية، ويتمثل في سؤال: هل نحن أمام نهاية تدريجية للنظام الأطلسي الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية، وبداية تشكّل نظام دولي جديد بقواعد مختلفة؟

هذا السؤال يعكس حالة من عدم اليقين التي تطبع المرحلة الراهنة، حيث تتداخل عناصر الاستمرارية مع مؤشرات التحول، دون أن تتبلور بعد معالم نظام بديل واضح المعالم.

ورغم أن الإجابة لا تزال غير حاسمة، فإن مجموعة من المؤشرات المتقاطعة توحي بأن النظام الدولي يتجه نحو إعادة تشكيل تدريجية. فمن جهة، يبرز انتقال نسبي نحو تعددية قطبية، حيث لم تعد القوة متركزة في يد فاعل واحد، بل تتوزع بين قوى كبرى ومتوسطة عدّة، لكلّ منها أجنداتها ومجالات نفوذها. ومن جهة أخرى، يشهد النظام تراجعًا في فعالية التحالفات الصلبة التي قامت على التزامات طويلة الأمد، لصالح ترتيبات أكثر مرونة تتكيف مع طبيعة الأزمات والسياقات المتغيرة.

في هذا الإطار، يتزايد الاعتماد على شبكات التعاون المرنة، التي تتشكل حول قضايا محددة، وتضم فاعلين متنوعين، دون أن تكون مرتبطة بالضرورة بأطر مؤسسية ثابتة. هذا التحول يعكس تغيرًا في منطق العمل الدولي، من الاستقرار البنيوي إلى الديناميكية التفاعلية، حيث تُعاد صياغة التحالفات باستمرار وفق توازنات القوة والمصلحة.

كما تمتد هذه التحولات إلى إعادة تعريف مفاهيم أساسية، مثل الأمن والتحالف، حيث لم يعد الأمن مقتصرًا على البعد العسكري التقليدي، بل أصبح يشمل أبعادًا اقتصادية، وتكنولوجية، وسيبرانية. وكذلك لم يعد التحالف يُفهم بوصفه التزامًا دائمًا، بل كأداة مرنة لإدارة المصالح.

وعليه، فإننا لا نشهد نهاية حاسمة للنظام الأطلسي بقدر ما نشهد تحوّله التدريجي، ضمن سياق أوسع من إعادة تشكيل النظام الدولي. وهي مرحلة انتقالية مفتوحة، تتسم بعدم الاستقرار النسبي، وبإعادة توزيع الأدوار، حيث لم تُحسم بعد ملامح النظام القادم، لكنها تتجه بوضوح نحو مزيد من التعددية والتعقيد.

## خاتمة

تكشف أزمة مضيق هرمز، إلى جانب التوتر المتصاعد داخل حلف شمال الأطلسي، عن دخول النظام الدولي في مرحلة انتقالية معقدة، تتسم بإعادة توزيع موازين القوة، وتفكك نسبي لبعض البنى التقليدية التي حكمت العلاقات الدولية لعقود، وبروز أنماط جديدة من التفاعل تتسم بالمرونة والتعددية. فهذه التطورات لا تعكس مجرد أزمات ظرفية، بل تُشير إلى تحولات بنيوية تمسّ طبيعة النظام الدولي ذاته، وتُعيد تشكيل قواعده وأولوياته.

ومع ذلك، لا يعني هذا التحول أن العالم يشهد نهاية فورية أو حاسمة للتحالفات التقليدية، بل يدل على تحول تدريجي في طبيعتها ووظيفتها. فقد أصبحت هذه التحالفات أقلّ صلابة، وأكثر خضوعًا لإعادة التقييم وفق المصالح الوطنية لكل طرف، بدلًا من الالتزام المطلق الذي ميّزها في السابق. وفي هذا الإطار، تظل الولايات المتحدة فاعلًا مركزيًّا في النظام الدولي، نظرًا لقدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، غير أن قدرتها على القيادة الأحادية لم تعد مطلقة كما كانت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بل باتت مقيدة بتزايد استقلالية حلفائها، وصعود قوى أخرى، وتعقيد التحديات العالمية.

في هذا السياق، يصبح فهم العلاقات الدولية المعاصرة مرهونًا بتحليل التفاعلات المركبة بين القوة والمصالح والتحالفات، ضمن بيئة دولية تتسم بتعدد الفاعلين، وتداخل الأجندات، وتغير أنماط الصراع والتعاون. ولم يعد من الممكن تفسير السلوك الدولي من خلال نموذج واحد أو إطار نظري أحادي، بل يتطلب الأمر مقاربة متعددة الأبعاد، تأخذ في الاعتبار التعقيد المتزايد للنظام الدولي.

وعليه، فإن العالم يتجه نحو مرحلة جديدة، لا تقوم على الاستقرار البنيوي الذي طبع النظام الأطلسي، بل على ديناميكية مستمرة من إعادة التشكيل، حيث تتعايش عناصر الاستمرارية مع مظاهر التغير، في نظام دولي أكثر تعددية، وأكثر سيولة، وأشدّ قابلية لإعادة التعريف.